

البحرين

ينص الدستور البحريني على أن الإسلام هو الديانة الرسمية وأن الشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع. ويضمن البند 22 من الدستور حرية الضمير، وعدم انتهاك حرية المعتقد، وحرية أداء الشعائر الدينية، وإقامة فعاليات واجتماعات دينية بما يتلاءم مع الأعراف المتبعة في البلاد. غير أن الحكومة فرضت بعض القيود على ممارسة ذلك الحق.

لم يطرأ أي تغيير على وضع احترام الحرية الدينية من قبل الحكومة خلال الفترة التي يغطيها التقرير. غير أن الحكومة واصلت ممارسة مستوى من الرقابة على السنة والشيعة. واستمر التمييز في موقف الحكومة ضد الشيعة في بعض المجالات. وواصلت جماعات دينية أخرى ممارسة شعائرهم الدينية بشكل هادئ ودون تدخل الحكومة.

وردت تقارير غير منتظمة عن حالات مواجهة بين الحكومة وعناصر من السكان الشيعة الذين يشكلون أغلبية السكان من عبروا عن انتمادهم لهيمنة السنة على البلاد. واستمرت المشاكل من جراء الاعتقاد السائد أن الحكومة تتعامل بشكل غير متكافئ مع الشيعة.

ناقشت الحكومة الأمريكية قضايا الحرية الدينية مع الحكومة البحرينية ضمن سياستها الشاملة التي تقوم على دعم حقوق الإنسان.

القسم الأول - الديمغرافية الدينية

تمتد البحرين على مساحة 231 ميل مربع ويبلغ مجموع سكانها 1050000 نسمة وفقاً لبيان الحكومة الصادر في يناير عام 2008. وتشمل نسبة 99 في المائة من السكان المسلمين واليهود والمسيحيين والهندو فيما يشكل البهائيون نسبة 1% المتبقية. ويتبع المسلمون إلى مذهبى السنة والشيعة - الفرعين الرئيسيين للإسلام - فيما يشكل الشيعة حوالي 70% من مجموع السكان المسلمين.

يشكل الرعايا الأجانب وأغلبهم من جنوب آسيا وبعض الدول العربية الأخرى ما يقدر بـ 49% من مجموع السكان. ويعتنق حوالي نصفهم ديانات غير إسلامية بما فيها المسيحيون (أساساً من الكاثوليك والبروتستانت والسريان الأرثوذوكس وكنيسة مار توما من جنوب الهند)، والهندوس والبهائيون والبوذيون والشيخ.

القسم الثاني - وضع الحرية الدينية

الإطار القانوني والسياسي العام

ينص الدستور على أن الإسلام هو الديانة الرسمية وأن الدولة تقر الحرية الدينية، غير أن هناك قيوداً مفروضة على هذا الحق. ويتم منع إصدار مؤلفات معادية للإسلام. وتسمح الحكومة بتشكيل منظمات غير حكومية سياسية تستند إلى الدين من خلال تسجيلها على أنها "جمعيات" سياسية تعمل على غرار أحزاب تتمتع بسلطة قانونية تقوم بنشاطات سياسية. وتم إجراء الانتخابات البرلمانية والمحلية عام 2006 بمشاركة جميع الجمعيات السياسية بما فيها جمعية من الطائفة الشيعية الأكبر عدداً التي كانت قد قاطعت الانتخابات البرلمانية عام 2002. بلغت نسبة المشاركة 73% من مجموع الناخبين المؤهلين للتصويت.

لا تحدد الحكومة الديانة أو المذهب للذين ينتمي إليهم الفرد في وثائق الهوية الوطنية. وعند مولد أي طفل، يتطلب المكاتب الحكومية من والدي الصبي أثناء طلب شهادة الميلاد تحديد ديانته وليس طائفته الدينية. ولا تشمل شهادة الميلاد الرسمية تلك المعلومات.

تحتفل الحكومة بأعياد الفطر والأضحى ومولد النبي محمد وعاشوراء وبداية السنة الهجرية كأعياد وطنية.

يعتبر على كل جماعة دينية الحصول على ترخيص من وزارة العدل والشؤون الإسلامية لممارسة نشاطها. وقد تحتاج أي جماعة دينية لموافقة وزارات التنمية الاجتماعية والإعلام والتعليم للقيام ببعض نشاطاتها مثل فتح مدرسة جديدة. وتعمل الجماعات المسيحية المسجلة لدى وزارة التنمية الاجتماعية بحرية ويمكن تقديم مرافقها لجماعات مسيحية أخرى لا تنتفع بأماكن للعبادة. ويقيم السماح لأربعة معابد للشيخ وعدد من معابد الهندوس التواجد بحرية في البلاد. وفيما يظل كنيسجالية اليهودية الوحيدة مغلقة منذ عام 1948، تظل المقبرة اليهودية مفتوحة لدفن الموتى اليهود.

يعدّ اجتماع ديني دون ترخيص حكومي أمراً غير قانوني، غير أنه لم ترد أنباء عن رفض الحكومة منح أي جماعات دينية ترخيصاً خلال الفترة التي يشملها التقرير. هناك عدد من الجماعات المسيحية غير المسجلة، فيما تدفع الحكومة باتجاه حمل ثالثين من تلك الجماعات على التسجيل رداً على شكاوى المواطنين بسبب مشاكل إيقاف السيارات.

يراجع المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ويوافق على تعيينات رجال الدين بالنسبة للسنة والشيعة، ويواصل الإشراف على برنامج دراسة جميع البحرينيين في أقسام الدراسات الدينية في الخارج.

أوردت وزارة الداخلية البحرينية أنها وظفت بعض الشيعة ضمن دوائرها الأمنية غير العسكرية خلال الفترة التي يغطيها التقرير.

أعلن مسؤولو وزارة التربية والتعليم في أبريل نيسان عام 2007 أن الوزارة، بالتعاون مع وزارة العدل والشؤون الإسلامية، طورت مقرر دراسياً دينياً جيداً من المزمع تدريسه في جميع المدارس العامة. ووفقاً لما ذكره وكيل وزارة الشؤون الإسلامية، من المفترض أن يركز المقرر الجديد على تعليم الإسلام والفقه، وأن يشمل محظوظاً منهجاً يتعارض مع الفكر الراديكالي والمترافق. وشدد وكيل الوزارة في حديثه على مسؤولي وزارة التعليم على ضرورة أن يكون المقرر الجديد شاملاً لمعتقدات جميع المذاهب الإسلامية. ولم يوافق البرلمان عليه بعد، ولم يدخل حيز التنفيذ خلال الفترة التي يغطيها التقرير.

تشكل الدراسات الإسلامية جزءاً من المقرر التعليمي في المدارس الحكومية وهي مواد أساسية وإلزامية بالنسبة لجميع طلاب المدارس العامة. وبعد المذهب المالكي من فقه السنة أساس المقرر الدراسي التي استغرق إعداده عدة عقود، ولا يشمل الفقه الجعفري بيًّا لدى الشيعة.

تشمل الأنظمة القانونية المدنية والجنائية خليطاً مركباً من المحاكم تتبع المصادر القانونية المختلفة بما فيها الشريعة لدى السنة والشيعة، والقانون القبلي، والأعراف والتنظيمات المدنية الأخرى. وكان عدد قضاة الشريعة أعلى من عددهم من نظرائهم السنة. وعلى الرغم من أن الدستور ينص على الحقوق السياسية للنساء، تخضع الأحوال الشخصية لقانون الشريعة.

وقد تتبادر حقوق الفرد خاصة فيما يتعلق بقانون الأحوال الشخصية تتبع لتقديرات الشيعة أو السنة لقانون الإسلامي أو تتبع لقوانين الديانة التي ينتمي إليها الفرد. وتتمتع النساء من أهل السنة والشيعة بحق طلب تطليقها من الزوج. وتوافق المحاكم الشرعية على ذلك في أغلب الحالات لكنها ليست ملزمة بذلك. وتتمتع النساء من أهل السنة والشيعة بحق الملكية وإرث الممتلكات، وقد تمثل نفسها في جميع القضايا العامة والقانونية. وفي غياب وريث مباشر لتركة الشخص المتوفى، يمكن للمرأة الشيعية الحصول على جميع ممتلكات الميراث. وفي مقابل ذلك، لا تحصل المرأة السنة، في حال غياب وريث مباشر لتركة الشخص المتوفى، سوى على جزء من الميراث تتبع لتقديرات السنة لأمور الشريعة، فيما يتم توزيع ما تبقى من الميراث بين الإخوة والأعمام والأخوات وأبناء العمومة من الذكور للشخص المتوفى. وغالباً ما يعتنق الرجال غير المسلمين الإسلام ضمن التخطيط للزواج من مسلمة.

تمنح المحاكم التي تنظر في حالات الطلاق حضانة الأطفال إلى الأمهات سواء من الشيعة أو السنة حتى يبلغوا سن المأهولة أو السن، بعده الحضانة إلى الأب تبعاً للمذهبين العجمي والمالي. وفي جميع الحالات باستثناء حالات عدم الأهلية العقلية، يحتفظ الأب، بغض النظر عن قرار الحضانة، بالحق في اتخاذ بعض القرارات القانونية بالنسبة لأطفاله مثل الوكالة على أي ممثليات تكون في حوزة الطفل حتى يبلغ السن القانوني. وتتفق الأم التي لا تتمتع بالجنسية البحرينية بشكل تلقائي حق حضانة أطفالهما إذا طلقت زوجها البحريني.

ليست هناك قيود على عدد الأشخاص الذين يريدون الحج إلى الأضحة والأماكن المقدسة الشيعية الأخرى في إيران والعراق وسوريا. وترافق الحكومة حركة السفر إلى إيران وتدفق مع الأشخاص الذين يريدون تلقي العادات الدينية هناك.

لا يمنع القانون البحريني تحول الفرد من ديانة إلى أخرى.

القيود المفروضة على الحرية الدينية

تساهم سياسة الحكومة وتطبيقاتها في ممارسة الشعائر الدينية عموماً بشكل حر، غير أن الحكومة فرضت قيوداً على هذا الحق، وواصلت مراقبة الشيعة والسنّة بل وأدخلت بعض القيود عليهم. وواصلت أعضاء جماعات دينية أخرى من يمارسون شعائر دياناتهم بشكل هادئ ذلك دون تدخل الحكومة التي سمح لها بإقامة أماكن خاصة للعبادة بهم وعرض بعض رموزهم الدينية بما فيها الصليب وصور الأولياء والقديسين.

مولت الحكومة وراقت ودققت في نشاط جميع المؤسسات الدينية الرسمية بما فيها مساجد السنة والشيعة، والمآتم الشيعية، وهيئات الوقف الشيعية والسنّية، والمحاكم الشرعية التي تمثل المدارس العجمية (الشيعية) والماليّة (السنّية) في الفقه الإسلامي. ونادرًا ما تدخلت الحكومة فيما يعده احتفالات دينية مشروعة. كما سمح بعد تجمعات دينية في أماكن عامة خاصة مسيرة الاحتفالات السنوية الضخمة في ذكرى عاشوراء لدى الشيعة خلال شهر رمضان ومحرم، لكن الشرطة راقبت عن كثب تلك الاحتفالات خلال الفترة التي يعطيها التقرير.

لا يحظى الشيعة سوى بتمثيل ضئيل في وزارة التعليم سواء في المناصب الرئيسية أو في اختيار كبار الأساتذة الذين يدرّسون الدراسات الإسلامية ويرافقون نهج الأساتذة الآخرين ويقدمون إليهم التوجيهات. وفي مرحلة التعليم الثانوي، لم يكن بين حوالي اثنتي عشر من كبار أساتذة الدراسات الإسلامية سوى اثنين من الشيعة. وعلى الرغم من وجود عدد كبير من الشيعة ضمن أساتذة الدراسات الإسلامية، سعت السلطات التعليمية لتغيرهم من إدخال مضمون دراسي حول تعاليم وممارسات الشيعة، وحثّهم على إتباع المقرر الدراسي القائم.

كان المتخصصون في تحديد المقرر الدراسي في قسم الدراسات الإسلامية في إدارة المناهج في وزارة التربية والتعليم جميع من السنة. وشكلت إدارة المناهج لجنة منفصلة للأستانة والفقهاء الشيعة، بموازاة أعضاء اللجنة الأصلية، من أجل تطوير مقرر الدراسات الإسلامية للمعهد العجمي.

خلال أحدث التطورات كما حدث في مدینتي حمد ومدینة عيسى اللتين يعيش فيها خليط من الشيعة والسنّة، تبين أن هناك عدم تقارب بين عدد مساجد السنة موزعة بمساجد الشيعة. ففي مدینة حمد حيث يُقدر عدد الشيعة بأكثر من 50% من مجموع السكان، هناك 21 مسجداً للسنة من بينها خمسة مساجد كبيرة (جومع)، بينما لا يوجد سوى 5 مساجد للشيعة وليس هناك جومع لهم. ووافقت وزارة العدل والشؤون الإسلامية على طلب قدمه الشيعة لإقامة مأتم في مدینة حمد، غير أن الأرض التي تم تخصيصها لذلك كانت على مسافة بعيدة بالنسبة لبقية السكان. وأكحل بديل، حول الشيعة أجزاء من منازلهم إلى مأتم. ومنحت الحكومة الأرض والتمويل لصندوق خيري سني في المدينة ذاتها، لكنها لم تخصص أرضاً مماثلة للسكان الشيعة الذين قرروا تأجير بناء قائمة لاستخدامها لمكاتب الصندوق الخيري للشيعة.

وردت تقارير عن أنه على الرغم من عدم تقديم الطائفة البهائية للحصول على الاعتراف الرسمي من قبل الحكومة منذ عدة سنوات، لم تتدخل الحكومة في تجمعاتهم واحتفالاتهم الدينية. وقد أحدي البهائيون ندوة ثقافية في البحرين في أكتوبر عام 2007 لنشر شعائر دينتهم. وبموجب القانون، لم تعرف الحكومة بمراسم بنواج البهائيين، لكنها اعترفت بزجاجتهم المدنية التي تمت في الخارج. ووافقت الحكومة على نشر ومناقشة كتاب أصدره مواطن بحريني من أبناء الطائفة البهائية في البحرين.

تعرض المكتبات وتبيع نسخ الإنجيل ونشرات مسيحية أخرى فضلاً عن نصوص إسلامية وغير إسلامية. وتبيع الكنائس كذلك بعض المواد بما فيها الكتب والأشرطة الموسيقية وبلاغات الزعماء المسيحيين بشكل علني ودون قيود. وتتوفر المواد الدينية لشئ المذاهب الإسلامية ومنها أشرطة الكاسيت لخطب الفقهاء والدعاة المسلمين. وقد طبقت وزارة الإعلام في نوفمبر عام 2007 سياسة جديدة تسمح بنشر عدد من الكتب الممنوعة سابقاً حول موضوعات حساسة. وألغت الوزارة القيد عن عدد من مواقع الانترنت تعد معارضة للحكومة أو منافية للإسلام، على الرغم من أنه لا يزال من الصعب الوصول إلى بعض تلك المواقع.

استمرت وزارة الإعلام في تجاهل طلبات قدمتها محطة التلفزيون التي تملكها الدولة لبث خطبة الجمعة على الهواء من مساجد الشيعة على غرار ما تسمح به مساجد السنة.

ورغم وجود بعض الأقلية السنوية بوضع أفضل حالاً في البحرين. وغالباً ما تمنع الأشخاص السننة بمعاملة تفضيلية خلال التوظيف في مناصب حكومية حساسة، ومناصب التسيير في قطاعات الخدمة المدنية، والجيش. لم يشغل المواطنين الشيعة مناصب رئيسية في مراقب الدفاع والأمن الداخلي وإن كانوا في صفوف المتطوعين. وبذلت وزارة الداخلية في السنوات الأخيرة جهوداً لنطوير نظام التوظيف وقررت زيادة توظيف المواطنين الشيعة. وأُسست في عام 2004 نظام الأمن المحلي من خلال تعين رجال ونساء شيعة كرجال أمن في شوارع الأحياء الشيعية، وانضم إلى هذا البرنامج 436 منهم خلال الفترة التي يغطيها التقرير.

لم ترد أنباء عن اعتقال سجناء أو محتجزين دينيين في البحرين.

الإكراه على التحول إلى دين آخر

لم تكن هناك أية تقارير عن حدوث عمليات إكراه على التحول من دين إلى آخر، بما في ذلك للمواطنين الأميركيين الفاصلين الذين أخْطُفوا أو نُقلوا بصورة غير مشروعة من الولايات المتحدة، أو عن رفض السماح لهؤلاء المواطنين بالعودة إلى الولايات المتحدة.

التحسينات والتطورات الإيجابية في احترام الحرية الدينية

اختار ملك البحرين في أبريل عام 2008 يهودية، وهي العضو الوحيد اليهودي في مجلس الشورى الذي يشكل الغرفة العليا في البرلمان، لشغل منصب سفيرة جديدة لدى الولايات المتحدة. وعيّن الملك هذه السيدة وسيدة أخرى مسيحية في مجلس الشورى في ديسمبر عام 2006. واختار أعضاء المجلس النائبة المسيحية لتكون النائب الثاني لرئيس المجلس. وهي أيضاً واحدة من أربع ممثلين للبحرين في البرلمان العربي. وقد شارك مرشح مسيحي في انتخابات المجالس البلدية، لكنه مُرِي بالهزيمة.

استهلت جمعية سيدات الأعمال البحرينية في أبريل عام 2007 حملة توعية عامة حول قانون الأسرة من خلال تمويل ندوة هي أول حدث علني من نوعه خلال عدة أشهر. ولم تتم إثارة القضية بشكل قوي خلال مرحلة الانتخابات في شهرى نوفمبر وديسمبر عام 2006، على الرغم من قيام المجلس الأعلى للمرأة بحملة توعية في خريف عام 2005 وتنظيم جماعات المجتمع المدني عدة ملتقيات أبرزت الحاجة لقانون الأسرة. وتبع ذلك نقاش ومسيرات عامة كان بعضها مؤيداً والآخر معارض لقانون.

BAHRAIN

-5-

خلال الفترة التي غطاما التقرير، سمحت الحكومة لأعضاء كنيسة عوالى بزيارة سجناء مسيحيين كل شهر لتقديم ملابس وكتب مسيحية إليهم. وقام أبناء هذه الكنيسة أيضا بزيارات منتظمة للسجناء المسيحيين.

القسم الثالث - الانتهاكات الاجتماعية والتمييز

خلفت التوترات الإقليمية بين السنة والشيعة أثرا على العلاقات الداخلية بين المسلمين. وتتمتع الأقلية السنوية عموما بوضع تفضيلي. ويميل القطاع الخاص نحو توظيف الأفراد الشيعة في وظائف تتطلب مهارات أقل مقابل رواتب أقل. وكانت الخدمات التعليمية والاجتماعية المحلية فيأغلب الأحياء الشيعية متدنية بالمقارنة مع الأحياء السنوية.

كان التحول إلى الإسلام من ديانات أخرى أمرا شائعا خاصة في حالات الزواج بين مسلمين وغير مسلمات. وتم الترحيب عادة بهؤلاء المسلمات بين المسلمين. من ناحية أخرى، لا يتسامح المجتمع البحريني عادة مع من يرتد عن الإسلام ويعتنق ديانة أخرى. ووردت أنباء عن أن بعض الأسر والأحياء تبرأوا من أولئك الأشخاص، وعرضوهم أحيانا للتعذيب الجسدي. واعتقد بعضهم أن من الضروري مغادرة البحرين دون رجعة. وذكر بعض المسيحيين أنهم تلقوا تهديدات مجهلة المصدر.

وردت أنباء غير متواتره عن حدوث مواجهات بين الحكومة وعناصر من الأغلبية الشيعية الذين غالبا ما انتقدوا وضع السنة المهيمن على أمور البلاد. واستمرت المشاكل من جراء الاعتقاد السائد أساسا بأن الحكومة تتعامل بشكل غير منكفي مع الشيعة في البلاد.

نظمت جمعية النوعية الإسلامية، وهي جماعة شيعية، مؤتمرها السنوي في مارس عام 2008 من وكان هدفها المعلن هو تذويب التوتر بين الطوائف الإسلامية. ودعت الجمعية فقهاء من الشيعة والسنوة للمشاركة في المؤتمر. وكان المتحدث الرئيسي في المؤتمر الشيخ صلاح الجودر رجل الدين السلفي (الشيعي) البحريني المستقل. ودعت خلال العام فقهاء من السنة والشيعة من الخارج للمشاركة في الملتقيات، وللحديث عن الوحدة والوعي المتزايدين لدى المسلمين. وقد قبل الفقهاء السنة تلك الدعوات.

القسم الرابع - سياسة الحكومة الأمريكية

أثارت الحكومة الأمريكية قضايا الحرية الدينية مع حكومة البحرين ضمن سياستها الشاملة لتشجيع حقوق الإنسان. وزار سادى كمبر المبعوث الأمريكي الخاص إلى منظمة المؤتمر الإسلامي البحرين في 27 ابريل عام 2008 ضمن الجهود الأمريكية لتعزيز تلك المناقشات.

وأصل مسؤولوا الحكومة الأمريكية اتصالاتهم المنتظمة مع ممثلي منظمات حقوق الإنسان غير الحكومية لمناقشة قضايا الحرية الدينية وقضايا أخرى تهم حقوق الإنسان. وشهدت الاجتماعات المنتظمة مع نشطاء حقوق الإنسان تأكيد التزام الحكومة الأمريكية بالحرية الدينية وقضايا أخرى تهم حقوق الإنسان.

وأصل مشروع سيفيتاس للمواطنة العربية، من خلال التمويل الحكومي الأمريكي، مساعدة وزارة التربية والتعليم على تطوير برنامج التربية المدنية للمدارس العامة ليشمل دروسا حول حقوق الإنسان والتسامح. وشارك 56 من الأساتذة البحرينيين في بناير عام 2008 في دورة تدريبية استمرت يومين حول كيفية دمج مشروع سيفيتاس ضمن خطط الدروس.

ومن أجل إرساء علاقات أفضل بين المسلمين وغير المسلمين، نظمت الولايات المتحدة مجددا زيارة إمام أمريكي بارز خلال شهر رمضان في عام 2007 هو رئيس مبادرة قربطة الإمام فيصل عبد الرؤوف. واجتمع مع الفقهاء ومسؤولي الحكومة وعدد من البحرينيين العاديين. كما ألقى عدة محاضرات وأجرى عدة مقابلات مع وسائل الإعلام المحلية لنشر قيم التسامح والاعتدال.

BAHRAIN